قال هب لفلان قال وهبت فايقبل الوكيل لايصح النكاح لان الوكيل لايملك التوكيل
واذا قال قبلت العقد للموكل وان لم يقل لفلان لان الجواب يتضمن معانى السؤال
فعلى هذا اذا قال وليها او وكيلها زوجت فلانة من فلان فقال وكيلها او وليها
قبلت يقع للولى والموكيل وان لم يضف اليهما لان الجواب يقتضيها عادة فى السؤال
فحكم هذا الفصل فانه يقع كثيرا من نكاح البزازيه من الفصل الحادى عشر

سئل عن المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفو لها واولياء لم يرضوا بذلك
هل لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ النكاح ام لا اجاب نعم لهم رفعه الى الحاكم ليفسخ
النكاح من فتاوى بن نجيم من كتاب النكاح سئل عن بكر بالغة عاقلة
رشيدة وكلت من يزوجها من أحد والاب حاضر فزوجها الوكيل هل يصح
التزويج ام لا اجاب نعم يصح ان كان من كفو انتهى من فتاوى بن نجيم
من كتاب النكاح خطب لابنه وقال ابوها لاب انها بن زوجت
بفتى بكفء فقال اب الابن قبلت صح للاب وان جرى مقدمات النكاح للابن
فى المختار ومثله الوكيل من نكاح البزازيه من الفصل الاول تكملة الفتح
المنقطعة بعضهم قدرها بانقطاع الخبر والقوافل وبعضهم قدرها
بمسيرة سنة واشار فى الخانية الى ادنى مدة السفر يكفى للانقطاع وهو
محمد قول محمد بن مقاتل الرازى وسفيان الثورى وابى عصمة سعد
ابن معاذ المروزى وعليه فتوى جماعة من المتاخرين منهم القاضى الامام ابو على
النسفى قال هو من بخارى الى نسف عنيه منقطعة انتهى قاضيخان
من مسائل الاولياء فى النكاح سئل من تزوج امرأة بصداق
معلوم ثم جدد لها عقدا ثانيا بمهر اكثر من الاول هل لها المسمى
فى العقد الاول او المسمى فى العقد الثانى اجاب لها المسمى فى
العقد الاول لاغير انتهى من المحل المزبور فى رجل عقد نكاح على المرأة
بمهر معلوم وبعد العقد اعطاها بيتا معلوما ولم يتسلم من الزوج
الا بعد موت او طلاق فهل يلزمه دفع البيت اليها جبرا ام لا اجاب
لايلزمه دفع البيت اليها جبرا لان الاعطاء هبة والهبة غير لازمة
قبل التسليم فله الرجوع عنها والله اعلم انتهى بزازيه

اخذ اهل المرأة شيئا للزوج ان يسترده تنويه مهر المثل لا يعتبر عند وجود التسمية بجميع البحر نعم لها منعه من الوطئ والسفر بها بعد وطئ او خلوة رضيتها لاخذ ما بين تعجيله من المهر كلا او بعضا

وينقلها

وينقلها الماذون مسافة القصر كما ينقلها من محلة الى محلة قاضيخان وفى المنتقى
لو اراد زكية الصبية فقالت الحمد لله قد اخترت نفسى نهى على خيارها ولها كمال
المهر ان كان المسمى بعد الدخول وان كان قبله فلا شئ لها خلاصة
تزوجها بمهر سرا بشيء وعلانية باكثر ان تواضعا وتعاقدا فى العلانية
باكثر فالعلانية الا ان يكون اشهد عليها او على الولى ان المهر مهر السر
والعلانية سمعة بزازيه بنقل الفتوى لزم المسمى بالدخول او الموت
احدهما ملتقى الابحر مات وعليه دون لا تبقى التركة بها وادعت
المرأة مهرها فالقول قولها فى مقدار مهر مثلها من غير بينة فتحاصّ
الغرماء فيه قنية وعيبس فى الثمن والقرض والمهر المعجل
وما التزمه بالكفالة تنوير المهر انما يجب على من يثبت
له الملك فلا يطالب به الا الزوج او من يكفل عنه والاب ليس بزوج
ولا كفيل صح بحامع ان النساء لا يطالبن المهر انما عند الفراق
او بعد الموت قنية رجل وامرأته ماتا وقد سمى لها مهرها
فلورثتها ان يأخذوا ذلك لان المهر دين كسائر الديون بجمع
العارف لا يأخذ شيئا الا بعد قضاء الدين زيلعى جامع الصغير
ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة بالف درهم فزوجها اياه بالفين
ان اجازه الزوج جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك
حتى دخل بها فالخيار باق وان اجاز جاز على المسمى لا غير وان رد
بطل النكاح فيجب مهر المثل ان كان اقل من المسمى ولا يجب
المسمى وان لم يرض الزوج فقال الوكيل انا اغرم الزيادة و
الزمكما النكاح لم يكن له ذلك قاضيخان بنقل جامع الفتاوى
والمعاوضة بالحر باطلة محيط سرخسى قدورى فى الاقرار
طالبت زوجها بالمهر فقال مرة اوفيت وقال مرة اديت الى
ابيك لا يصير تناقضا لان الاداء الى الاب اداء اليها الا ان قبضه
مفوض بزازيه تزوجها على انها بكر فاذا هى ليست كذلك
يجب كل المهر حملا لامرها على الصلاح بان زالت بوثبة وان
تزوجها بازيد من مهر مثلها على انها بكر فاذا هى ليست بيكر
قيل يرد الزايد وعلى قياس مختار مشايخ بخارى فيما اذا اعطاها
المال الكثير بجهة المعجل على ان يجهزها بجهاز اعظم ولم تات به
رجع بما زاد على مؤجل مثلها وكذا افتى ائمة خوارزم ايظهر ينبغى

مهر المثل لا يعتبر عند

مهر السر والعلانيه

يجب الزوج على ايقاف المعجل

الوارث لا يأخذ شيئا

ينبغى

تقدم فى باب الوكيل